

تأويل الجملة القرآنية في التراث العربي الإسلامي: وظائفه ومظاهره
دراسة نحوية دلالية في كتاب "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة الدينوري

Interpretation of the Quranic Sentence in Arab-Islamic Heritage, its Functions, and Manifestations: a Semantic Grammatical Study in Ibn Qutayba al-Dinawari's Book "Interpretation of Lexical Complexities in the Qur'an"

ط د-بن دراح زهرة^{1*}، أد-بوهنوش فاطمة²

¹جامعة تيارت-، (الجزائر)، benderrah.Zohra@univ-tiaret.dz

²جامعة تيارت، (الجزائر)، bouhennouche1979@gmail.com

مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة في الجزائر.

تاريخ النشر: 2021/09/30

تاريخ المراجعة: 2021/07/09

تاريخ الإيداع: 2021/05/01

ملخص:

نافح علماء العربية عن القرآن برد الشبهات والمطاعن واثبات بطلانها، وألّفوا في ذلك ما يثبت إعجاز القرآن وينفي عنه ما رموه به من لحن، ومن بين أهم مؤلفاتهم نجد كتاب "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة الذي وظف فيه مباحث النحو في تأويل وفهم الآيات القرآنية التي استشكل فهمها على الطاعنين، فجعل من مظاهر التأويل النحوي حجة قائمة وطريقاً لجواز ما ورد في القرآن. وعليه تسعى هذه الدراسة إلى إضاءة مصطلح التأويل في الفكر النحوي، وتبيين وظائفه في الجملة القرآنية وفعاليتها في التوفيق بين النصوص والقواعد النحوية. الكلمات المفتاحية: تأويل مشكل القرآن، التأويل النحوي، الجملة القرآنية، النصوص، القواعد.

Abstract:

Arabic language scholars championed the Quran by repelling suspicions and allegations and proving them null. They wrote on the subject attesting to the inimitability of the Quran and dismissing charges of fallibility. One of the most influential of these writings is Ibn Qutaybah's "Interpretation of Lexical Complexities in the Qur'an" in which he employed syntax themes to interpret and understand Quranic verses that were perplexing and incomprehensible to the skeptics. He, consequently, turned the resources of syntactic esoteric interpretation into a valid argument and justification of Quranic text.

This study, therefore, seeks to shed light on esoteric interpretation in syntactic thought, and showcase its roles in Quranic sentence and its efficiency in reconciling texts with grammatical rules.

Key words: Interpretation of Lexical Complexities in the Qur'an, Syntactic esoteric interpretation, Quranic sentence, Texts, Grammatical rules.

* المؤلف المراسل..

مقدمة:

كثرت الشبهات والمطاعن حول القرآن الكريم؛ إذ تجاسر الملحدون والمغرضون على أساليب القرآن ومعانيه ومقاصده، ولعل أكثر الشبهات ارتبطت بشواهد قرآنية متواترة لأشك في سندها وفصاحتها تخالف قواعد النحاة وتشد عن قوانينهم، فكان موقف علماء التراث أن نافحوا عن القرآن باستثمار زادهم العلمي، ومن اللغويون مَنْ جعل من النحو طريقاً لرد الشبهات والمطاعن واثبات بطلانها، فاستعانوا بوسائل تأويلية توجهها وجهة لتتفق وإياها، بحيث ترجع النصوص التي تخالف الأصول النحوية في ظاهرها إلى كنف الجادة، بطريقة منطقية تستوعبها القاعدة ولا يعارضها التنزيل والاستعمال، عُرف ذلك التوجه بالتأويل النحوي.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكال الآتي: كيف يُسهم التأويل في التوفيق بين النصوص والقواعد؟ وما حدود تطبيقه في التراث؟ تبييناً لمنزلته في رد الشبهات عند ابن قتيبة وتوضيحاً لفاعلية أبواب النحو في خدمة القرآن فهماً ودفاعاً.

أولاً- التأويل النحوي مفهوماً ومصطلحاً:

قبل الحديث عن الجهاز المفاهيمي للتأويل النحوي تجدر الإشارة إلى المرحلة التي سبقت جنوح النحاة إليه؛ إذ نشأت الدراسات النحوية في رحاب القرآن الكريم بغية فهمه، وإبراز مواطن الإعجاز فيه، ومن أجل الحفاظ عليه من اللحن والتحريف والفهم الخاطئ بدأ النحاة في استقراء كلام العرب وصفيماً، ثم صاغوا قواعده المعيارية بالسماع والقياس؛ ورغم ذلك اصطدموا بعدم شمولية تلك القواعد والأقيسة كل النصوص.

سُمي ذلك التوجه الذي اعتنى به العلماء عناية بالغة في استدراك ما ضاع من سماع وما فات من قياس بالتأويل النحوي، وبهذا التَّمحل جعلوا القاعدة النحوية مطردة لكل مسموع تمرد عن صناعتهم النحوية.

لقد عُرف التأويل في مؤلفات علماء التراث كعمارة تطبيقية، وقليلة هي المؤلفات التي ذكرته بلفظه ومعناه، من ذلك ما جاء في اقتراح السيوطي "قال أبو حيان في شرح التسهيل: التَّأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كانت العرب لم تتكلم به فلا تأويل"¹، يبدو أنّ المقصود بالجادة عند أبي حيان الالتزام بالقواعد النحوية في حين اعتبر علي أبو المكارم أن "التأويل عند النحاة مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص، وأنّ الالتزام يتضمن الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد، وتأويل النصوص المخالفة للقواعد تأويلاً يبعد بها عن التأثير في القواعد ذاتها؛ إذ يفسرها ويصونها بشكل ينأى بها عن معارضتها، ولذلك يذكر النحاة في التأويل ثلاث أسباب لتحقيق الغاية المنشودة وهي ادعاء قصور النصوص كميّاً -دعوى الاختلاف النوعي -دعوى إعادة صياغة التراكيب"². ومن التعريفات الحديثة للتأويل النحوي ومصطلحاته ما جاء في أطروحة عبد الفتاح أحمد الحموز بأنه حمل النص على غير ظاهره، لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي، وقد يُعبر عن التأويل أحياناً بمصطلحات أخرى تحمل المعنى نفسه، منها التخريج والحمل والتقدير والتوجيه والوجه والاعتقاد والاحتمال والحيلة والتَّمحل.. الخ³، بأساليب وردت عند ابن جني في باب الشجاعة العربية حيث قال: "اعلم أنّ معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"⁴ كما تشمل التضمين، والإضمار، وغيرها من التوجيهات التي تجعل النصوص متوافقة مع القاعدة النحوية.

ثانياً- التأويل عند علماء التراث وموقفهم منه:

يعتبر التأويل من أهم القضايا الدلالية التي تناولها علماء التراث من فقهاء وفلاسفة ونحاة بالدراسة والبحث؛ لكون التأويل في الفكر الإسلامي أداة طبيعة تعيين على فهم النصوص واستنباط الأحكام، ووسيلة فعالة في التنصل من ظاهر النص، بقرائن لغوية ونحوية من رحم النص نفسه، فقدرته على تصريف الدلالة على هذا النحو سببت الاختلافات العقائدية والمذهبية على رأي علماء الأصول، وهو حسيم منشأ الفرق الإسلامية وحجتهم بل اعتبروا أنّ ما من مصيبة أصابت الإسلام والمسلمين إلا بفتنة التأويل⁵.

وسنكتفي في هذا المقام بالحديث عن فاعلية التأويلات النحوية التي اعتمدها علماء التراث في فهم النص القرآني ومعرفة مقاصده، وقد حملهم إليه عدة دواعٍ من أهمها الحاجة المذهبية والعقائدية لدى الفرق الإسلامية. إذ لجأ علماء التفسير إلى التأويل لما استشكل عليهم فهمه من آيات القرآن، وجنح إليه الفقهاء وعلماء الأصول لاستنباط الأحكام، ونجد بعض الفرق الإسلامية تصرف به دلالة ظاهر النصوص المخالفة لمعتقدهم إلى ما ينتصر لأرائهم؛ استعانةً بتصريف المعاني اللغوية والأساليب النحوية، ومن الملاحظ أنّ الفرق ذات النزعة العقلية من معتزلة وشيعة وجبرية.. الخ هي الأكثر تأويلاً للنصوص التي لا تتوافق مع معتقداتهم، ولعل أكثر الفرق تأويلاً في التنزيل المعتزلة⁶.

فمما أولوه قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (القيامة، 22-23) إذ تقول المعتزلة بعدم رؤية الله تعالى وظاهر الآية يؤيد خلافه فحملوه على التوقع والرجاء، يقول الزمخشري ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ تنظر إلى ربها خاصة ولا تنظر إلى غيره، وهذا معنى تقديم المفعول، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص، والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، تريد معنى التوقع والرجاء⁷. وفي الرد على هذا التخرج أورد العسقلاني عن ابن بطال: ذهب أهل السنة إلى جواز رؤية الله في الآخرة ومنعه الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة، وأولوا قوله ناظرة بمنظرة وهو خطأ لأنه لا يتعدى ب(إلى)⁸.

ومن تأويلاتهم لقوله تعالى: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا رِجَالَهُ لِكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (نوح، 3-4) أنّ المعتزلة ترى أن الله وعد المطيعين بالثواب وتوعد العاصين بالعقاب، يقول القاضي عبد الجبار "ومن عبد الله واتقاه استحق غفران كل ذنوبه حيث وردت من زائدة وليست تبعيضية"⁹.

وأولوا قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران، 104) على غير مقصد الشرع من حفظ النفس إلى ما يدعم أصول المعتزلة فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر المعتزلة "يراد به الخروج عن الولاية ودرجات الإنكار المنكر تكون عندهم باللسان أو اليد أو السيف أما الإنكار بالقلب فلا يعتبر عندهم"¹⁰، على خلاف عقيدة أهل السنة.

ومن التأويلات التي تخضع النص إلى المعتقد تفسير الشيعة لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا نَذَهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾ (الزخرف: 41) فقد ذكر القمي أنّ التقدير: "فإننا بعلي منتقمون"¹¹، وهو بعيد لأنّ المراد الوعد والوعيد بالانتقام.

ومن التأويلات التي تخضع النص إلى المعتقد بدون قرائن لغوية ذكر الزركشي تفسير الشيعة لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ (البقرة: 205) "على أنّه

معاوية، ومن تأويلاتهم أيضاً قوله: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ (الرحمن، 19) على أنّهما علي وفاطمة، وأولوا قوله ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ بالحسن والحسين¹².

وقد خالفت هذه الفرقة وغيرها جمهور الفقهاء حين حملوا الواو دلالةً على العدد المشروع للعدد ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء، 3]، وفي تأويل هذه الآية عدة أوجه:

- قول بعض الشيعة إنّ الحل محدود بتسع، وقد زعموا أن قوله تعالى مثنى وثلاث ورباع يفيد ذلك، إذ الواو تفيد الجمع ومجموع هذه الأعداد تسعة وزكوا ذلك الفهم بأنّ النبي ﷺ جمع بين تسع.

- أن يكون قوله تعالى ما طاب لكم من النساء يفيد الإطلاق، ولا يفيد التقييد بعدد محدود، بل الآية تفيد الإباحة المطلقة في العدد.

- قول بعض أهل الظاهر إنّ العدد الذي يباح هو ثماني عشرة، وقالوا معنى مثنى وثلاث ورباع اثنان اثنان، وثلاث وثلاث، وأربع وأربع، وزعموا أنّ الواو للجمع، فيكون المجموع ثماني عشرة¹³.

- أما أهل السنة وغيرهم من الفقهاء حملوا الواو على دلالة التخيير وأجمعوا على أنّ المسموح به دون أربعة.

وأكد كل من الشافعي وابن تيمية وابن القيم أن مهمة التأويل التوفيق بين النصوص التي تجمع في ظاهرها بين الاختلاف والتعارض، بذلك تعلق بمعرفة سنن العربية، والعلوم النقلية، وبالعقل الذي يرجح معنى دون غيره. بضوابط المنصوص وحدود المعقول من إجماع وقياس ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله، فإذا لم يجد سنة فبإجماع المسلمين، فإذا لم يكن إجماع فبالقياس¹⁴، ومثاله وجوب غسل الرجلين عند الوضوء لأنّ السنة وردت بذلك تأويلاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة، 6].

وهكذا تنوعت مواقف علماء التراث من قضية التأويل فكان التفريط فيه والاعتراض على الأخذ به موقف الظاهرية، وكان الإفراط فيه منهج علماء النزعة العقلية من الفرق الكلامية و الشيعة..؛ أما التوسط في الأخذ به فكان نهج المحافظين الذين يكادون يجمعون على أنه حمل النص على غير ظاهره لاستنباط معان توافق ما في الكتاب والسنة¹⁵.

ثالثاً- وظائف التأويل في الجملة القرآنية: يؤدي التأويل في الجملة القرآنية عدة وظائف نذكر منها:

1- وظيفة تفسيرية: ارتبط مصطلح التأويل بالتفسير عند علماء التراث بادئ الأمر لما انبروا لتفسير القرآن الكريم فكان حدّه عندهم تفسير اللفظ، وتجلّى في أعمال ثلة من العلماء المترادف بين التأويل والتفسير أمثال أبي عبيدة المثني وأبي العباس ثعلب وهو مذهب ابن زبير الغرناطي في "ملاك التأويل" والنسفي في "مدارك التنزيل وحقائق التأويل" ومذهب الطبري في تفسيره "جامع البيان في تأويل القرآن".

ولمّا استقر مفهوم التأويل في علوم القرآن واتضح معالمه ذهب علماء الفقه والأصول والمتأخرون من علماء التفسير إلى ضرورة التفرقة بين مصطلحي التأويل والتفسير، فتعلق التفسير بالسماع والتأويل بالاستنباط عند أبي نصر القشيري، وذهب البجلي إلى أنّ التفسير يتعلق بالرواية والتأويل بالدراية. أمّا الزركشي فجعله راجعاً إلى

باب الاجتهاد¹⁶، حيث قال يرى أبو القاسم بن حبيب النيسابوري والبغوي والكواشي وغيرهم: أنّ التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط¹⁷.

2- وظيفة دلالية: اعتنى العلماء بالقرائن الدلالية من قرائن سياقية وحالية وعقلية واعتمدوا عليها في إيضاح معنى الجملة القرآنية، خاصة في حل الإشكالات التي تتصل بالطواهر الدلالية كالمشترك اللفظي والأضداد مما يجعل الكشف عن مدلول الجمل القرآنية متصلاً مباشرة بالسياق. من ذلك أن يوصف الشيء بضدّ صفته للاستهزاء كقوله سبحانه وتعالى ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان:49) فبعض الناس يذهب به هذا المذهب أي أنت الذليل المهان وبعضهم يريد: أنت العزيز الكريم عند نفسك¹⁸. ومنه أن يخالف ظاهر اللفظ معناه في الجزاء عن الفعل بمثل لفظه والمعنيين مختلفان نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ﴾ (البقرة:14-15) أي يجازيهم جزاء الاستهزاء¹⁹.

3- وظيفة نحوية: احتاج النحاة إلى أساليب اجتهادية لدرء التعارض بين الشواهد الفصيحة والقواعد النحوية، تحفظ للمنقول سلامته وتحكم في الآن نفسه الصناعة النحوية فلا يشذ عنها شاهد حتى لا تتداعى أصولهم النحوية أمام ما كان ظاهره مؤمهاً بمخالفة القواعد العربية نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (الأنعام:151)، فظاهر الكلام يدل على تحريم نفي الشرك وهذا خلاف المعنى المراد ورأى القرطبي أنّ التأويل الذي يحل هذا الإشكال بتقدير المحذوف: أن الله سبحانه وتعالى قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: قل يا محمد لهؤلاء العادلين برهم الأوثان والأصنام. تعالوا أيها القوم أقرأ عليكم ما حرم ربكم: أن لا تشركوا بالله شيئاً²⁰.

ومما أعجم فهمه إلا بتأويل نحوي أيضاً قوله: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾ (فاطر:8). يرى ابن قتيبة أن الآية القرآنية محمولة على تأويل الرتبة بالتقديم والتأخير ليتضح المعنى ب: أفمن زُيِّنَ له سوء عمله فرآه حسناً، ذهبت نفسك حسرةً عليه؟! فلا تذهب نفسك عليهم حسرات، فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء²¹.

وعموماً عملت الوظيفة النحوية للتأويل على إثبات إعجاز القرآن وسلامته من اللحن وموافقته لنظرية العامل إما بتفسير الإعراب أو بالتقدير.. الخ، ووجد فيه النحاة في البصرة والكوفة... الخ الملاذ الآمن في الرد على خصومهم في إثبات قواعد مدارسهم وتخريج ما يخالفها من شواهد بما يدعم أصولهم النحوية.

4- وظيفة بيانية: يعتبر العدول البياني من أهم المباحث التي يتصل فيها التأويل بالبلاغة، فهو حاضر بالضرورة في المباحث المتصلة بالمجاز من الحذف والتقديم والتأخير والتضمين.. الخ على وظيفته البلاغية تكون في البحث عن معنى ثانٍ خلاف المعنى الأول وإبراز الغرض الجمالي الذي حققه بهذا العدول، والجملة القرآنية تضح بهذا اللون البياني، مما جعلها حسب ابن قتيبة عصية على الترجمة فلا يقدر أحد على أن ينقلها إلى شيء من الألسنة، كما نقل الإنجيل إلى السريانية والحبشية والرومية، لأن العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب. ألا ترى أنك لو أردت أن تنقل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ (الأنفال:58)، لم تستطع أن تأتي بهذه الألفاظ مؤدية المعنى الذي أودعته، حتى تبسط مجموعها، وتصل مقطوعها،

وتظهر مستورها، فتقول: إن كان بينك وبين قوم هدنة وعهد -فخفت منهم خيانة ونقضا- فأعلمهم أنك قد نقضت ما شرطت لهم، وأذنبهم بالحرب، لتكون أنت وهم في العلم بالنقض استواء²².

رابعاً- مظاهر التأويل النحوي في كتاب (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة:

لقد تجلت مظاهر التأويل النحوي عند ابن قتيبة بوصفها أداة لحل الإشكالات في الجملة القرآنية من خلال تبين وجه الإشكال وفاعلية التأويل في حله بحيث يوافق قوانين النحو وفصيح الشعر والنثر، حتى يثبت بأن الجملة القرآنية معجزة لا لحن فيها جاءت على لسان العرب وقواعد لغتهم.

1- تأويل الحذف: يعد الحذف من أكثر الموارد شيوعاً في التنزيل ذلك أنّ الصناعة النحوية تُوجب لكل عامل معمولاً وقد تقتضي الحذف فنجد معمولاً بدون عامل أو العكس، أو مبتدأ بدون خبر.. الخ، فتقدير المحذوف هنا يعد من أضرب من التأويل. نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر:

أ- حذف الأفعال: لحذف الأفعال مواضع عديدة وأغراض كثيرة منها: أن يحذف الفعل تخفيفاً وإيجازاً لدلالة ظاهر الكلام عليه كما جاء في قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ (البقرة: 127)، والمعنى: يقولان ربنا تقبل منا²³، وقد يحذف الفعل لإفادة الارتباط كما جاء في قوله عز وجل: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (الإسراء: 23)، والتقدير ووصى بالوالدين . وقد أكد الشعراوي في تفسيره أن لحذف الفعل وصى سراً يفيد قرن الله تعالى بين عبادته وبين الإحسان إلى الوالدين²⁴. ونبه ابن قتيبة على أن من صور اللبس أن تُوقع الفعل على شيئين وهو لأحدهما، وتضمحل للآخر فعله من مثل قوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس: 71) أي: وادعوا شركاءكم. وهو وارد في فصيح كلام العرب قال الشاعر:

تَراه كأنَّ اللهَ يَجِدُعُ أنفهَ وَعَينِيهَ إنَّ مَولاهُ ثابَ لهُ وفُرُ.

أي يجدع أنفه، ويفقأ عينيه²⁵.

ب- حذف الأسماء: تشيع هذه الظاهرة كثيراً في تأويلات ابن قتيبة ونمثل لها بحذف المضاف؛ فقد أكد النحاة أن

المضاف يحذف عند أمن اللبس وإقامة المضاف إليه مقامه ولكن البعض يرى أن في حذفه إبهاماً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف: 82)، يذكر ابن قتيبة أي سل أهلها²⁶، حيث حذف المضاف (أهل)

وأقيم المضاف إليه (القرية) مقامه ونسب الفعل إليه، مع قرينة مانعة يدل عليها العقل، وقد عاضد الزركشي رأيه بقوله حيث تستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف؛ لأنه لا يمكن أن تتكلم الأمكنة إلا بمعجزة²⁷.

والقرينة عقلية سرها في الإيجاز و زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف، فكلمة كان الشعور بالمحذوف أعسر، كان الالتداذ به أشدّ وأحسن²⁸، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه لفائدة الاختصار كقوله

تعالى ﴿وَالْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة 197) أي وقتُ الحج. هكذا: وقد دَلَّ ابن قتيبة على شيوعه بقول الهذلي:

يمشي بيننا حانوتُ خمرٍ من الخُرسِ الصِّراصِرةِ القِطاطِ

أراد صاحب حانوت خمر، فأقام الحانوت مقامه²⁹، وأيد السجلماسي ذيوعه حين اعتبر حذف المضاف

وإبقاء المضاف إليه مجازاً واسعاً كثيراً، ومهيئاً لاحباً، اللغة طافحة به، وكثرته خارجة عن الإحصاء حتى ظن قوم أنه حقيقة لا مجاز³⁰.

ت- حذف الحروف: بحذف الحرف قد يعسر فهم الجملة القرآنية هكذا: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ (المطففين:3) أي إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم³¹، فحذف الجار وأوصل الفعل قال الكسائي والفاء: وهذا من كلام أهل الحجاز ومن جاورهم. أو في موضع نصب والثاني أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير: إذا كالوا مكيلهم أو وزنوا موزونهم³²، ومما أشكل عليهم فهمه أيضا قوله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (الحج:41) أي:مكننا لهم والعرب تقول: عَدَدْتُكَ مائة، أي عَدَدْتُ لَكَ، وأستغفر الله ذنبي³³.

ث- حذف الجمل: قال عز وجل: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ (آل عمران:113)، فذكر أُمَّةً واحدةً ولم يذكر بعدها أخرى. وسواء تأتي للمعادلة بين اثنين فما زاد³⁴. ومما جاء في تأويل الحذف في أسلوب الشرط: أن يأتي أحدهم بالكلام مبنياً على أن له جواباً، فيحذف الجواب اختصاراً لعلم المخاطب به. كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (النور:20) أراد لعذبتكم، فحذف. ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمُوتَى بَلٍ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ (الرعد:31) أراد لكان هذا القرآن³⁵، فحذف جواب 'الشرط لو' للاختصار وللعلم بالمحذوف ودلالة السياق عليه.

ومن صور تأويل الحذف الجملة القرآنية في أسلوب القسم أن يرد القسم بلا جواب إذا كان في الكلام بعده ما يدل على الجواب، كقوله: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ (1) بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ (2) أَإِذَا مِتْنَا﴾ (ق:1-3) أي لا يكون. ومنه أن تحذف 'لا' من الكلام والمعنى إثباتها. كقوله سبحانه: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (يوسف:85) أي لا تفتأ تذكر يوسف.

2-تأويل الزيادة: اختلف موقف العلماء من قضية الزيادة في القرآن على أن المجوزين على رأسهم ابن قتيبة رأوا أنه قد يزداد في الجملة القرآنية والمعنى طرحها لإبائه في الكلام أو جحد كقوله عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ أي: ما منعك أن تسجد، فزاد في الكلام (لا) لأنه لم يسجد³⁶. وتأويل ابن قتيبة جمع بين رأي بعض نحاة البصرة ونحاة البصرة في التأويل قال الطبري "فَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّي الْبَصْرَةِ : مَعْنَى ذَلِكَ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ , و (لَا) هَهُنَا زَائِدَةٌ , وَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّي الْكُوفَةِ غَيْرَ أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي دُخُولِ (لَا) فِي قَوْلِهِ {أَنْ لَا تَسْجُدَ} أَنَّ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ جَحْداً , يَعْنِي بِذَلِكَ قَوْلَهُ : {لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ}"³⁷، ومن أمثلة الزيادة في الباء قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾ أي يشربها³⁸ مع إمكانية تأويل الباء الداخلة على ضمير الواقع مفعولاً به على الزيادة؛ ويشرب بها الباء فيها وجهان: أحدهما: أن تكون زائدة، أي: يشرب ماءها، لأن العين لا يشرب وإنما يشرب ماؤها على رأي ابن الأنباري، وتقديره يشربها أي يشرب منها والثاني أن تكون الباء بمعنى فيها³⁹، أما السمين الحلبي أنها مزيدة أي: يشربها، ويدل له قراءة ابن أبي عبلة (يشربها) معدى إلى الضمير بنفسه⁴⁰. وقال ابن مسعود وابن عباس والحسن وأبو صالح: يشربها المقربون صرفاً ويمزج للأبرار⁴¹.

3- تأويل الرتبة: نصت نظرية العامل على حفظ رتبة العامل فإن جاء شاهد مخالف عمد النحاة إلى تأويله على أن يقدم ما يوضحه التأخير، ويؤخر ما يوضحه التقديم، ومن المقدم والمؤخر قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (1) قَيِّمًا لِيُنذِرَ﴾ (الكهف،1)، "أراد: أنزل الكتاب قيماً ولم يجعل له

عَوَجاً⁴²، حيث زعم الأخفش والكسائي والفراء وأبو عبيد وجمهور المتأولين أنّ في أول هذه السورة تقديماً وتأخيراً، وأن المعنى: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً و{قيماً} نُصِبَ على الحال⁴³. وذهب العسكري إلى أنّ في الآية تقديماً وتأخيراً، كأنه قال احمداوا الله على إنزال القرآن قيماً لا عوج فيه، فمن عادة البلغاء أن يقدموا الأهم⁴⁴. أما الزمخشري فخالفهم الرأي وصرح أنه من الأحسن أن ينتصب بمضمر، ولا يجعل حالا من الكتاب؛ لأن قوله: ولم يجعل معطوف على أنزل فهو داخل في حيز الصلة، وتقديره: لم يجعل له عوجاً جعله قيماً؛ لأنه إذا نفى العوج فقد أثبت له الاستقامة⁴⁵.

ويحصل رفع الإشكال بتقديم المفعول في قوله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (الأنعام: 137) أي: قتل شركائهم أولادهم⁴⁶. أما الزركشي فأوله على: أي زين للمشركين شركائهم قتل أولادهم؛ لأن الشياطين كانوا يحسنون لهم قتل بناتهم خشية العار⁴⁷، فكان تقديم المفعول لشدة العناية به⁴⁸.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ (طه: 129)، أي: ولولا كلمة سبقت وأجلٌ مسمى، لكان العذاب لزاماً⁴⁹. ذكر محمود شيخون أنّ سر التقديم في الآية الكريمة مراعاة الفاصلة، لأنه لو أخر لكان لزاماً عن وأجل مسمى فات تناسب الفواصل، لأن قبله ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ وبعده ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾⁵⁰.

وقوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ (الشمس: 14)، أي: فعقروها فكذبوه بالعقر. وقد يجوز أن يكون أراد: فكذبوا قوله إنها ناقة الله؛ فعقروها⁵¹، لعل السر الكامن وراء تقديم التكذيب على العقر مناسبتة للسياق، لأنه قبله، أو لأنه أهم، ولا مانع أن يكون التقديم للمناسبة والأهمية، إذ لا منافاة بينهما⁵².

4- تأويل التضمين: يقصد بالتضمين أن تتوسع دلالة اسم فتتضمن معنى اسم آخر، أو يدل فعل على معنى فعل آخر، أو حرف على حرف. ومن أمثله في الحروف: "في" بمعنى "على" في قوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: 71)، أي على جدوع النخل⁵³. وافقه السيوطي حين أكد أنّ "في" بمعنى "على" تفيد الاستعلاء⁵⁴. أما أبو السعود فيرى أن سر التضمين: "فيها" أي "عليها" وإيثار كلمة "في" للدلالة على إبقائهم عليها زماناً مديداً باستقرار المظروف في الظرف المشتمل عليه⁵⁵. أما الزركشي فقد خالفه في التخرج: أن المصلوب لا يجعل على رؤوس النخل، وإنما يُصَلَبُ في وسطها فكانت "في" أحسن من "على"⁵⁶، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب مظاهر التضمين على مستوى الحروف لا يختلف علماء التراث في تشخيصها بقدر ما تتنوع آراؤهم في إدراك مواطن الجمالية فيه.

وقد تحتل الجملة القرآنية الواحدة نوعين من مظاهر التضمين كما جاء كقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ (الفرقان: 59)، "الباء" بمعنى "عن". أي: عنه⁵⁷. يرى السيوطي فاسأل به: المجاوزة كعن أي عنه دليل ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ (الأحزاب: 20)⁵⁸. وزعم غيرهم من النحاة أنّ التضمين في هذه الجملة القرآنية متعلق بالأفعال وقيل استدع به خبيراً ضمّن فاعتن أو اهتم به، لأن السؤال اعتناء به مثلما قال ابن هشام والأشموني والزركشي والمرادي، ذكر البيضاوي والألوسي ويجوز تضمين سأل معنى فتش فعدي بعن. ويجوز تضمين سأل معنى اعتنى فيتعدى بالباء⁵⁹.

خاتمة: من أهم نتائج هذه الدراسة:

-ظهر التأويل عند علماء التراث بادئ الأمر لما انبروا لتفسير القرآن الكريم فكان حده عندهم تفسير اللفظ، ثم انتقل إلى كتب النحو لحاجتهم إلى تحمل عقلي يوافق بالملاطفة بين الجادة النحوية والنصوص الفصيحة التي خالفها فكان حده في كتبهم تفسير الإعراب.

-اعتبر علماء الأصول التأويل النحوي ركيزة وآلية ضرورية لمعرفة مقصدية ومراد الشارع.

-يؤدي التأويل عدة وظائف في الجملة القرآنية منها التفسير وتوضيح معنى الجملة القرآنية وإبراز جمالياتها كما يعد مظهرا من مظاهر الموازنة بين الصناعة النحوية والنصوص الفصيحة.

-التأويل عند ابن قتيبة آلية لفهم ما أشكل من آيات القرآنية، ووسيلة للرد على كل من رماه باللحن بتأويل الجملة القرآنية على وجه يتضح به المعنى، مدعماً تأويله بشواهد فصيحة شعرية ونثرية حتى يثبت أن القرآن لم يخرج عما تكلمت به العرب.

-من موارد التأويل في كتاب تأويل مشكل القرآن ذكر ابن قتيبة الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتضمين مزج فيها بين مباحث النحو والبلاغة للدفاع عن إعجاز الجملة القرآنية.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.
- 1- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006.
- 2- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.
- 3- عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1984.
- 4- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية.
- 5- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط3، بيروت، لبنان، 2009م.
- 6- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (ج13). القاهرة، مصر: المكتبة السلفية.
- 7- القاضي عبد الجبار الهمداني، تنزيه القرآن عن المطاعن. تحقيق أحمد السايح وتوفيق وهبة، مكتبة النافذة، ط1، 2006.
- 8- سعود بن عبد الله الفنيسان، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، دار إشبيليا، ط1، الرياض، السعودية، 1997.
- 9- علي بن إبراهيم القمي، تفسير القمي، مطبعة النجف، 1961، ج2.
- 10- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، 1984، ج2.
- 11- محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، ط3، 1957.
- 12- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ج3.
- 13- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار التراث، ط2، 1973.
- 14- محمد بن جرير القرطبي، تفسير القرطبي من كتابه جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقق بشار معروف وعصام الحريستاني، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1994، ج3.
- 15- محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، راجعه وخرج أحاديثه أحمد عمر هاشم، دار أخبار اليوم، 1991.
- 16- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج3، دار التراث، القاهرة، 1404هـ-1984.
- 17- أبو محمد القاسم السجلماسي، المنزح البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق وتقديم علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1401هـ-1980م.
- 18- محمد بن عمر التيمي الرازي الملقب بالفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج31.

- 19- أبو البركات ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، الهيئة المصرية للكتاب، 1400-1980 م.
- 20- أحمد بن يوسف المعروف بالسمن الحلي، الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- 21- محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج6، ط1، 1413 هـ-1993 م.
- 22- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، بيروت لبنان، ط1، 2019-1440.
- 23- نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ضبطه وخرج آياته، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1416 هـ-1996 م.
- 24- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت، ج1.
- 25- أبو السعود محمد بن محمد العمادي، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ج6.
- 26- محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، دار الزمان، ط1، 1426 هـ-2005 م، ج1.

هوامش وإحالات المقال

- ¹ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دمشق، 2006، ص62.
- ² ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص333.
- ³ ينظر، عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1984، ص17.
- ⁴ ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، ج2، ص360.
- ⁵ منه ما جاء في الصواعق المرسله لابن قيم الجوزية وهو رأي الشافعي في رسالته وابن تيمية في فتاويه.
- ⁶ عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص25.
- ⁷ الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق خليل مأمون شيجا، دار المعرفة، ط3، بيروت، لبنان، 2009، ص1162.
- ⁸ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (ج13). القاهرة، مصر: المكتبة السلفية، ص426.
- ⁹ القاضي عبد الجبار الهمداني، تنزيه القرآن عن المطاعن. تحقيق أحمد السايح وتوفيق وهبة، مكتبة النافذة، ط1، 2006، ص442.
- ¹⁰ سعود بن عبد الله الفنيسان، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، دار إشبيليا، ط1، الرياض، السعودية، 1997، ص246.
- ¹¹ علي بن إبراهيم القمي، تفسير القمي، مطبعة النجف، 1961، ج2، ص284.
- ¹² ينظر، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، 1984، ج2، ص152.
- ¹³ ينظر، محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، ط3، 1957، ص89.
- ¹⁴ محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاکر، ج3، ص510.
- ¹⁵ ينظر، عبد الفتاح أحمد الحموز، تأويل مشكل القرآن، ص12.
- ¹⁶ ينظر، الإتقان في علوم القرآن، ص758.
- ¹⁷ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص150.
- ¹⁸ ينظر، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد بقر، دار التراث، ط2، 1973، ص186.
- ¹⁹ نفسه، ص277.
- ²⁰ محمد بن جرير القرطبي، تفسير القرطبي من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقق بشار معروف وعصام الحرساني، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1994، ج3، ص378.
- ²¹ ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص219.
- ²² نفسه، ص79.
- ²³ نفسه، ص216.
- ²⁴ محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي، راجعه وخرج أحاديثه أحمد عمر هاشم، دار أخبار اليوم، 1991، ص8253.
- ²⁵ ينظر، ابن قتيبة، المرجع نفسه، ص213.
- ²⁶ نفسه، ص210.

- ²⁷ ينظر، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج3، دار التراث، القاهرة، 1404هـ-1984، ص108.
- ²⁸ نفسه، ص105.
- ²⁹ ينظر، ابن قتيبة، نفسه، ص211.
- ³⁰ أبو محمد القاسم السجلماسي، المنزغ البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق وتقديم علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1401هـ -1980م، ص205.
- ³¹ نفسه، ص228.
- ³² محمد بن عمر التيمي الرازي الملقب بالفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج31، ص88.
- ³³ ابن قتيبة، المرجع نفسه، ص229.
- ³⁴ ابن قتيبة، المرجع نفسه، ص215.
- ³⁵ ينظر، نفسه، ص214.
- ³⁶ نفسه، ص244.
- ³⁷ الطبري. نفسه، ج8، ص96.
- ³⁸ ابن قتيبة، نفسه، ص248.
- ³⁹ ينظر: أبو البركات ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ص-502.482.
- ⁴⁰ السمين الحلبي، الدر المنصون، المصدر نفسه، ص600.
- ⁴¹ محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ج8، ص435.
- ⁴² ينظر، ابن قتيبة، نفسه، ص206.
- ⁴³ محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1440-2019، ص255.
- ⁴⁴ الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ص94.
- ⁴⁵ الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المصدر نفسه، ص612.
- ⁴⁶ ابن قتيبة، نفسه، ص208.
- ⁴⁷ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص282.
- ⁴⁸ نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ضبطه وخرج آياته، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1416هـ-1996م، ج3، ص172.
- ⁴⁹ ابن قتيبة، نفسه، ص209.
- ⁵⁰ محمود السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، دار الهداية، القاهرة، ص102.
- ⁵¹ ابن قتيبة، نفسه، ص206.
- ⁵² محمود السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، ص109.
- ⁵³ ابن قتيبة، ص567.
- ⁵⁴ جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص166.
- ⁵⁵ أبو السعود محمد بن محمد العمادي، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ج6، ص29.
- ⁵⁶ الزركشي، ج4، ص176.
- ⁵⁷ ابن قتيبة، ص568.
- ⁵⁸ الإتقان، ج1، ص159.
- ⁵⁹ محمد نديم فاضل، التضمن النحوي في القرآن الكريم، دار الزمان، ط1، 1426هـ-2005م، ج1، ص389.